

التدفق النقدي التشغيلي ودوره في تقييم جودة الأرباح داخل المؤسسة الصناعية

دراسة حالة مؤسسة NCA الرويبة بالجزائر 2010-2014

أ.د. عبد اللطيف مصيطفى
جامعة غرداية - الجزائر
amessaitfa@yahoo.fr

أ. لزهارى زواويد
جامعة غرداية - الجزائر
zou.lazhar@yahoo.fr

The role of operating cash flow in the evaluation of the quality of profits within the industrial enterprise NCA Rouiba, Algeria 2010-2014

Mr.Zouaouid Lazhari
University of Ghardaia; Algeria

Pr. Messaitfa Abdelatif
University of Ghardaia; Algeria

Received:2016

Accepted: 2016

Published: 2016

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور التدفق النقدي التشغيلي في تقييم جودة الأرباح داخل المؤسسة الصناعية NCA الرويبة، باعتباره مؤشرا هاما للأساس النقدي يوضح مدى استمرارية الأرباح الحالية في الفترات المستقبلية، بحيث تدل الاستمرارية على مدى قدرة المؤسسة في المحافظة على أرباحها في المدى الطويل. ولتحقيق أهداف الدراسة تم تقييم جودة الأرباح بدراسة وتحليل النسب المالية، مستخدمين في ذلك نسب الربحية (أساس الاستحقاق) والتدفقات النقدية (الأساس النقدي)، وهذا من خلال اختيار مؤسسة NCA الرويبة مثلا لذلك خلال الفترة ما بين 2010 – 2014، وأظهرت الدراسة مقدرة التدفق النقدي التشغيلي على توليد تدفقات نقدية من العمليات الرئيسية للمؤسسة تكفي لوفائها بالالتزامات نحو الدائنين وحملة الأسهم. ونوصي من خلال هذه الدراسة الأطراف المهتمة بجودة الأرباح داخل المؤسسة الصناعية بضرورة الوقوف على المتطلبات الضرورية لضمان الجودة العالية في الأرباح المعلنة في التقارير المالية للمؤسسة وهذا بتتبع مسار التدفق النقدي التشغيلي وإعطاء الأهمية اللازمة داخل المؤسسات الصناعية.

الكلمات المفتاحية: التدفق النقدي التشغيلي، جودة الأرباح، الأساس النقدي، المؤسسة الصناعية.

Abstract :

This study aimed to identify the role of operating cash flow in the evaluation of the quality of profits within the industrial enterprise NCA Rouiba, as an important indicator of the cash basis illustrates the durability of the current profit in future periods, so that shows continuity over the institution to maintain its earnings capacity in the long term.

To achieve the objectives of the study was to assess the quality of profits by studying and analyzing financial ratios, using the profitability ratios (accrual basis) and cash flow (cash basis), and this is through the selection of NCA Rouiba Foundation is an example of that during the period between 2010 to 2014, the study showed the ability of cash flow operating to generate cash flows from the main operations of the institution is sufficient for the fulfillment of its obligations toward creditors and shareholders.

And recommend by this study, interested parties by the quality of profits inside the Industrial Enterprise,

the need to stand on the necessary requirements to ensure high quality in declared profits in the financial reports of the institution, by keeping and following track of operating cash flow and give the necessary importance within the industrial enterprises.

Key words: Operating cash flow - The quality of earnings - Cash basis - Industrial Corporation.

المقدمة:

يعتبر موضوع جودة الأرباح من أهم المواضيع التي تزايد الاهتمام بها من قبل مستخدمي القوائم المالية مؤخرًا، وهذا نظرًا لما تمثله الأرباح المعلنة من طرف المؤسسة كمؤشر عن الوضعية المالية لها، فهي توفر معلومات عن نجاح أو إخفاق المؤسسة من فترة إلى أخرى، ويعد صافي الربح أهم بند في القوائم المالية بحيث يحسب وفقًا لأساس الاستحقاق وهذا ما يستلزم إضافة بعض الإجراءات المقدرتها التي لا تخلو من الحكم الشخصي، ومنه فالاعتماد على صافي الربح وحده قد يكون مضللًا وينعكس ذلك على عملية اتخاذ القرارات داخل المؤسسة. ومن هذا المنطلق وجب على المهتمين بالقوائم المالية استخدام الأساس النقدي في عملية تقييم جودة الأرباح إلى جانب صافي الربح، فالتدفق النقدي التشغيلي أحد أهم مكونات قائمة التدفقات النقدية وهو الذي يعبر عن التدفقات النقدية الداخلة والخارجة من النشاط الأساسي للمؤسسة ويعتبر المؤشر الهام في تقييم جودة ونوعية الأرباح، بحيث أن النسب المالية المشتقة من التدفق النقدي التشغيلي تمتاز بأنها أقل عرضة للتحريف والتشويه، والمتفق عليه أنه كلما ارتفع رقم صافي التدفق النقدي التشغيلي داخل المؤسسة كلما ارتفعت نوعية وجودة الأرباح خلال تلك السنة والعكس بالعكس، وبالتالي تعتبر نسبة التدفق النقدي التشغيلي إلى صافي الربح كاختبار لصافي جودة الربح، بحيث كلما ارتفعت هذه النسبة كلما دلت على ارتفاع جودة رقم صافي الربح داخل المؤسسة.

مشكلة البحث: على ضوء ما سبق يمكن أن نطرح الإشكالية التالية:

- إلى أي مدى يمكن أن تسهم مؤشرات التدفق النقدي التشغيلي في تفسير وتقييم جودة الأرباح داخل المؤسسة الصناعية؟

فرضية البحث: تُعبر مؤشرات التدفق النقدي التشغيلي عن الوضع المالي للمؤسسة الصناعية، وهي أداة هامة قادرة على تقييم جودة الأرباح وتفسيرها داخل هذه المؤسسات.

أهمية البحث: تتبع أهمية الدراسة من كونها محاولة جادة للوقوف على معرفة مؤشرات التدفق النقدي التشغيلي في مدى قدرتها على تقييم الأرباح داخل المؤسسات الصناعية، بحيث أن هذه المؤسسة - الرويبة NCA - تقوم بإدارة وامتلاك استثمارات كبيرة تحاول جاهدة تحقيق أعلى عائد يضمن لها الاستمرارية والمحافظة على حقوق ملاكها، ويمكن أن تكون نتائج هذه الدراسة بآباً لمتابعة أوضاع تلك المؤسسات الصناعية، والوقوف على عمليات إدارة الأرباح فيها.

هدف البحث: يهدف البحث إلى إبراز الدور الهام الذي تلعبه مؤشرات التدفق النقدي التشغيلي في تقييم جودة الأرباح داخل مؤسسة - الروبية NCA - وكذلك وضع التوصيات اللازمة لتقويم الأرباح في المؤسسات الصناعية بالشكل المناسب.

حدود البحث:

❖ الحدود المكانية: تم تطبيق البحث على مؤسسة الروبية لصناعة العصائر والمشروبات، كونها حققت أرباحا خلال فترة الدراسة.

❖ الحدود الزمانية: تتمثل الحدود الزمانية للبحث في المدة 2010 - 2014.

تقسيمات البحث: تم تقسيم البحث إلى 03 محاور رئيسية وهي:

✓ المحور الأول: مدخل للتدفق النقدي التشغيلي؛

✓ المحور الثاني: جودة الأرباح؛

✓ المحور الثالث: تقييم جودة الأرباح داخل المؤسسة الصناعية NCA الروبية.

أولا: مدخل للتدفق النقدي التشغيلي

1. مفهوم التدفق النقدي التشغيلي:

- تعريف التدفق: هو عبارة عن كمية السلع والنقود المحولة خلال مدة معينة، (T_0) إلى (T_1) بين عونين اقتصاديين.
- تعريف التدفق النقدي: يقصد بالتدفق النقدي كل عملية تعبر عن دفع واستلام الأموال مهما كانت التدفقات النقدية سواء كانت داخلة، والتي تعبر عن عمليات التحصيل أو تدفقات خارجة والتي هي كل عملية تسديدات أو دفع مثل: دفع أجور العمال، تسديد القروض، فإنها تتعلق مباشرة بالخزينة أي أنها تنطلق منها وتعود إليها، وهنا تندمج كل المقبوضات والمدفوعات¹.

التدفقات النقدية المتأتية من النشاط التشغيلي هي الوقائع والأحداث المالية التي تتعلق بالنشاط العادي للمؤسسة والتي تقوم بها من أجل تحقيق الأرباح عن طريق ممارسة هذا النشاط، ويمكن تقسيمها إلى مجموعتين: ❖ نفقات إيرادية: وهي نفقات تؤدي إلى الحصول على خدمات فورية تتصل بالنشاط العادي للمؤسسة وتؤدي إلى تحقيق إيرادات نتيجة لذلك، ويمكن تصنيفها إلى إيرادات دورية وإيرادات مؤجلة.

❖ إيرادات إيرادية: وتقسم على نوعين هما الإيرادات العادية وهي التي عن طريق عملية البيع للسلع وتقديم الخدمات التي تمثل النشاط العادي للمؤسسة، والإيرادات غير العادية وهي التي يحصل عليها المشروع بعيدا عن مزاوله النشاط العادي ولكنها تنشأ بسبب عوامل إدارية واقتصادية وقانونية، ومن ثم فإنه يصعب التنبؤ بها مثل: (إعانات الإنتاج، إعانات التصدير، إعفاء ضريبي، وأية أرباح استثنائية)².

يعرف النشاط التشغيلي بأنه النشاط الأساسي الذي يهدف إلى تحقيق الأغراض والأهداف الأساسية للمؤسسة، ويتسم هذا النشاط بما يلي:

- ✓ نشاط قصير الأجل؛
- ✓ نشاط مسؤول عن تحقيق عناصر الإيرادات؛
- ✓ نشاط أساسي لازم لتحقيق أهداف المؤسسة³.

تعتبر التدفقات النقدية الناشئة عن النشاطات التشغيلية مؤشرا أساسيا عن المدى الذي ساهمت به عمليات المؤسسة في توليد تدفقات نقدية كافية لسداد الديون والحفاظ على القدرة التشغيلية للمؤسسة. ودفع أرباح الأسهم، والقيام باستثمارات جديدة بدون اللجوء لمصادر تمويل خارجية، فالمعلومات عن المكونات المحددة للتدفقات النقدية التشغيلية التاريخية مفيدة بالاقتران مع معلومات أخرى في التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية، وتنجم التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية أساسا من النشاطات الرئيسية المنتجة للإيراد في المؤسسة وعليه فهي تنتج بشكل عام من العمليات والأحداث الأخرى التي تدخل في تحديد صافي الدخل⁴.

من خلال ما سبق يمكن القول أن التدفق النقدي التشغيلي هو أهم مؤشر لربحية الأنشطة الرئيسية، حيث يُظهر الأثر النقدي للعمليات التي تؤثر في صافي الدخل، ويبين قدرة المؤسسة على تغطية احتياجاتها النقدية الاستثمارية والتمويلية.

2. مزايا النسب المالية المشتقة من التدفقات النقدية التشغيلية⁵:

- ✓ تعتبر نسب التدفقات النقدية التشغيلية أداة جيدة في تقييم الأداء المالي للمؤسسات من حيث القوة الإيرادية والربحية، ذلك لأن هذه النسب خاصة المنسوبة إلى صافي الربح بعد الضريبة تعطي مؤشرا لقدرة المؤسسة على توليد التدفقات النقدية والتي تؤثر بدورها على جودة الأرباح؛
- ✓ نسب التدفق التشغيلي تساهم في تقييم مدى كفاية التدفقات النقدية للمؤسسة لتلبية احتياجاتها، بالإضافة إلى تقييم قدرة المؤسسات على توليد التدفقات النقدية، كون هذه النسب تمكن من تقييم مدى قدرة المؤسسة على مواجهة احتياجاتها من النقد اللازم لتسديد الديون المستحقة عليها بالإضافة إلى تغطية احتياجاتها لأغراض التوسع؛
- ✓ وجود نسب مالية مرجعية Benchmark للتدفقات النقدية لصناعة معينة يمكن أن يساعد المؤسسة على مقارنة أدائها مع أداء المؤسسات المشابهة وبالتالي معرفة موقعها التنافسي؛
- ✓ تعطي نسب التدفق النقدي التشغيلي مؤشرا على جودة الأرباح المحاسبية المعدة وفقا لأساس الاستحقاق، حيث يرى أغلب المختصين الماليين أن المعلومات التي تعكسها قائمة هذه التدفقات أكثر مصداقية من تلك التي

تعكسها قائمة الدخل، على اعتبار أن من أهم المعايير المستخدمة لقياس جودة الأرباح (Quality Of Earning) هو قدرة هذه الأرباح على توليد التدفقات النقدية للمؤسسة.

3. أهمية التدفق النقدي التشغيلي⁶:

- التدفق النقدي التشغيلي يوضح قدرة المؤسسة على توليد النقدية لحملة أسهمها ودائتيها أو إمكانيات الاستثمار المستقبلي، وكلما كان صافي التدفقات النقدية الداخلة من النشاطات التشغيلية موجبا دل ذلك على جودة سيولة المؤسسة وربحياتها، ويُعد التدفق النقدي التشغيلي للمؤسسة المؤشر الأول لأدائها المالي لأنه يعبر عن مصادر تمويل النفقات الرأسمالية والمدفوعات من الضرائب والتسويات اللازمة للتوصل إلى مبالغ النقدية في فترة زمنية محددة، كما يفيد في الأغراض التالية:

- ✓ إعادة استثمار التدفقات النقدية في نشاط المؤسسة؛
- ✓ التوسع في شراء الأصول الرأسمالية؛
- ✓ سداد توزيعات الأرباح على المساهمين؛
- ✓ سداد القروض؛
- ✓ التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية.

ثانيا: جودة الأرباح

1. مفهوم جودة الأرباح:

يمكن الوصول إلى جودة الأرباح من خلال الوقوف على مدى قدرة الأرباح الحالية في الاستمرار مستقبلا، فكلما تمتعت الأرباح بالاستمرارية أكبر فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع مستوى جودتها في المستقبل⁷. وتعرف أيضا بأنها: "تلك الأرباح التي تتسم بالجودة العالية نتيجة انعكاس الأداء التشغيلي الحالي للوحدة الاقتصادية عليها، كما أنها تمثل مؤشرا جيدا للأداء التشغيلي المستقبلي وتُعد مقياسا فعالا لقيمة الوحدة الاقتصادية"⁸.

كما يعرفها Hermanns: "بأنها قدرة المؤسسة في المحافظة على أرباحها على المدى الطويل، وبعبارة أخرى أن توفر الأرباح الحالية مؤشرا جيدا عن الأرباح في المستقبل"⁹.

وتعرف أيضا على أنها المدى الذي تعبر عنه الأرباح التي تعلنها المؤسسة بصدق وعدالة عن الأرباح الحقيقية للمؤسسة، أو بعبارة أخرى فإن أرباح المؤسسة المنشورة ذات وجود نقدي ملموس وتخلو من المبالغيات أو الأرقام الإحتمالية¹⁰.

من خلال التعريفات السابقة، يمكن أن نعرف جودة الأرباح على أنها مدى قدرة الأرباح الحالية في الاستمرار والديمومة مستقبلا دون انخفاض، وخلوها من المبالغات، ما يعكس الأداء التشغيلي الجيد للمؤسسة ويعطي الواقع الحقيقي لها، وتستخدم في التنبؤ بالأرباح المستقبلية للمؤسسة.

2. أهمية جودة الأرباح:

تتبع أهمية جودة الأرباح من أهمية رقم الربح بحد ذاته لجميع مستخدمي القوائم المالية للمؤسسة وعلى اختلاف فئاتهم، فالمستثمرون يرون أن الأرباح هي المحدد الأساسي لقيمة سهم المؤسسة في السوق، والدائنون يعتبرون الأرباح المصدر الأساسي لسداد التزامات المؤسسة اتجاههم، كما أن مقدري الضريبة يعتمدون على الأرباح في احتساب مبلغ الضريبة الذي يستحق على المؤسسة، كما تهتم إدارة المؤسسة بالأرباح لأنها المبرر الأساسي لوجود المؤسسة والمعيار الذي يتم من خلاله الحكم على أداة الإدارة، بالإضافة إلى أن الأرباح تعتبر من أهم مدخلات عملية صنع القرار من قبل المؤسسة¹¹.

ويمكن إبراز أهمية جودة الأرباح بالنسبة للمستثمرين والدائنين وواضعوا المعايير كما يلي¹²:

❖ **المستثمرون:** يرى المستثمرون أن الانخفاض في جودة الأرباح غير محبب كونه يعطي إشارة بعدم الاستخدام الكفاء للموارد، بمعنى عدم الكفاءة ومنه تقلل النمو الاقتصادي لوجود سوء في توزيع موارد رأس المال، وهذا ينطوي على نوع من الغش.

❖ **الدائنون:** يستخدم الدائنون الأرباح في تقييم عقود الدين، بحيث إذا انخفضت الأرباح فهذا يعني خسارة ثروة، فعلى سبيل المثال الأرباح المضخمة تستخدم كمؤشر لأداء المديرين ويعتمد زيادة مساهمتهم عليها، وقد تكون ذريعة لمشاكل في العسر المالي وبالتالي قد تؤدي إلى مزيد من الاقتراض.

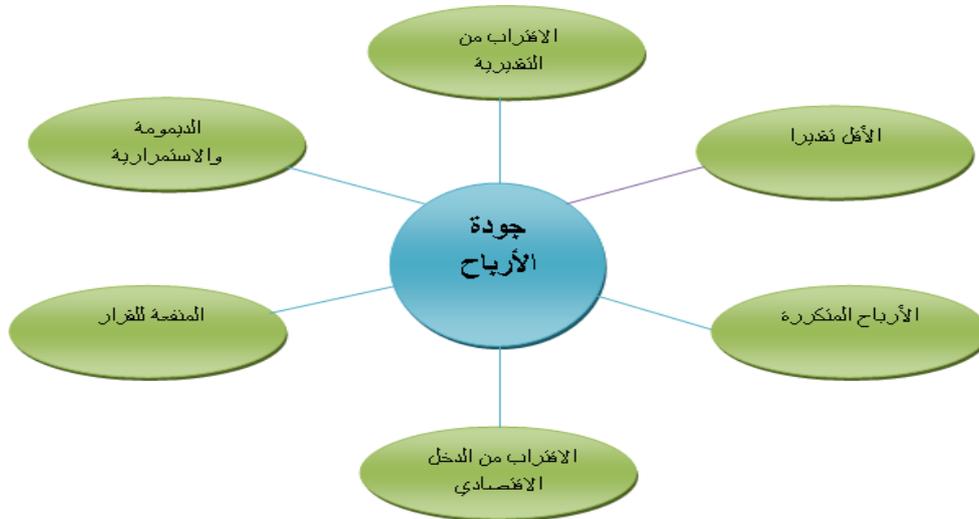
❖ **واضعوا المعايير:** بحيث يرون وجوب اتصاف معاييرهم بالكفاءة وهم بذلك يركزون على النتائج المحققة جراء تطبيق هذه المعايير ومنها الأرباح المعلنة التي على ضوءها يتم تحقيق المنفعة لعملية اتخاذ القرار كمرجعية لتقييم الكفاءة وكذلك ضرورة التمثيل الملائم والمناسب للبيانات.

3. صفات وخصائص جودة الأرباح:

يجب أن يهتم أي مفهوم لجودة الأرباح بمجموعة من الصفات والخصائص تتصف بها الأرباح¹³:

- ✓ يجب أن لا ترتبط الأرباح بشكل كبير بالمستحقات والتي تعتمد بشكل كبير على تقديرات الإدارة؛
- ✓ يجب أن تقترب الأرباح من التدفق النقدي للأنشطة التشغيلية، وهذا يرتبط بعمليات الاعتراف بالإيراد والاقتراب من تطبيق الأساس النقدي؛

- ✓ يجب أن تتصف الأرباح بالديمومة والثبات وأن تكون مؤشرا للأرباح المستقبلية، وهذا يرتبط بالنزاهة والحياد والثبات في تطبيق السياسات المتبعة؛
 - ✓ يجب أن تكون الأرباح أكثر إعلاما وأكثر فائدة لمتخذي القرارات ويرتبط ذلك بمدى ملاءمة الأرباح والإفصاحات والسياسات المتبعة؛
 - ✓ يجب أن تعكس الأرباح الواقع الحقيقي للعمليات المالية في المؤسسة دون تدخل من الإدارة ويرتبط ذلك بالنزاهة والحياد في تطبيق السياسات المحاسبية وهذا يقترب من نظرة المدققين لجودة الأرباح؛
 - ✓ يجب أن تعكس الأرباح الجوهر الاقتصادي للعمليات المالية وأن تعبر عن القيمة الجارية لها.
- والشكل الموالي يوضح المفاهيم الأساسية المتعلقة بجودة الأرباح من خلال ما سبق ذكره:



المرجع: محمد أحمد علقم، "تطوير نموذج لتقييم جودة الأرباح المعلنة في التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية وعلاقتها بخصائص الشركات ومكاتب تدقيق الحسابات - دراسة ميدانية"، أطروحة دكتوراه في المحاسبة، غ. منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا - الأردن، 2005، ص: 113.

4. العوامل المؤثرة في جودة الأرباح: هناك مجموعة من العوامل المؤثرة في جودة الأرباح وهي¹⁴:

- 1.4. جودة المعايير المحاسبية: حيث أن صرامة المعايير من شأنها أن تمنع الإدارة من استغلال الثغرات في المبادئ المحاسبية في إدارة الأرباح وذلك ما من شأنه أن يزيد من جودة الأرباح.
- 2.4. اختلاف المعايير المحاسبية: إذ أن اختلاف المعايير المستخدمة في إعداد التقارير المالية بين المعايير المحلية والدولية من شأنه أن يمثل عاملا مهما في التأثير على جودة الأرباح، إذ يبين أن المؤسسات التي تتبع مبادئ المحاسبة الدولية لديها أقل ممارسات لتمهيد الدخل وأقل ممارسة لإدارة الأرباح.
- 3.4. سيطرة حملة الأسهم: إذ أن في بعض البلدان ذات التوجه الاشتراكي حيث يكون للدولة سيطرة على نسبة من أسهم المؤسسات وجد أنه عندما تنخفض نسبة سيطرة حملة الأسهم لأقل من النصف فإن جودة الأرباح تنخفض في هذه المؤسسات.

4.4. تركيبة حملة الأسهم: إذ أن أقل ممارسات إدارة الأرباح هي المؤسسات التي لديها أعلى نسبة من أعضاء مجلس الإدارة المستقلين، وأن هناك علاقة موجبة بين نسبة الأسهم المملوكة من قبل أعضاء مجلس الإدارة وجودة الأرباح.

5.4. تأثير أعضاء مجلس الإدارة على جودة الأرباح: إذ أن الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة قد يساهمون في رفع جودة الأرباح.

6.4. تأثير لجنة التدقيق في جودة الأرباح: إذ أن لجنة التدقيق كبيرة الحجم قد تزيد إشرافا أكثر على إعداد التقارير المالية وهو ما من شأنه قد يؤدي إلى التحسين من جودة الأرباح من خلال تخفيض احتمال التلاعب في القوائم المالية.

7.4. العوامل الداخلية: تؤثر بعض العوامل الداخلية، مثل التقلبات العالية في مستوى النشاط وبعض الخصائص التي تختلف من صناعة إلى أخرى، وكذلك السياسات المحاسبية، وسياسات منح الحوافز على جودة الأرباح¹⁵.

8.4. العوامل الخارجية: تتأثر جودة الأرباح ببعض العوامل الخارجية التي من شأنها أن تجعل جودة الأرباح أكثر وأقل موثوقية، أحد أهم هذه العوامل جودة الأرباح الخارجية (الأجنبية) حيث تتأثر جودة الأرباح الخارجية بالصعوبات وعدم التأكد من استعادة الأموال، وكذلك تقلبات العملة، الأوضاع السياسية والاجتماعية، الأعراف المحلية والتنظيم، ففي بعض البلدان قد تفتقد بعض الوحدات المرنة بتسريح العاملين والذي يحول بشكل أساسي العمل إلى كلفة ثابتة.

ثالثا: تقييم جودة الأرباح داخل المؤسسة الصناعية NCA الروبية

1. تقديم المؤسسة الصناعية NCA الروبية بالجزائر:

أنشئ المعمل الجزائري الجديد للمصبرات (La Nouvelle Conserverie Algérienne) سنة 1966 بالروبية في الجزائر، كمؤسسة عائلية، وقد عرفت المؤسسة خلال مسيرتها العديد من التذبذبات على مستوى إدارتها وتنظيمها، وبغرض مواجهة التحديات الجديدة اتخذت المؤسسة قرارا شجاعا بأن يدخل مؤسسة خاصة من خارج العائلة وكان الحل هو فتح رأس مال المؤسسة للشريك الأجنبي سنة 2005 وهو Africinvest وهذا رغم التردد الشديد، وبالتالي اقتنع أفراد العائلة في النهاية بأن هذه الخطوة هي الاختيار الوحيد المجدي اقتصاديا للنمو، وفعلا كان هذا الشريك هو السبب في زيادة نشاط المؤسسة لكونه وضع إعادة هيكلتها وإدارتها كشرط للدخول في رأس المال¹⁶.

في سنة 2010 قامت المؤسسة بإطلاق فئة جديدة من المنتجات (العصائر) وهي PET (بولي إيثيلين تيرفتالات) بقدرات كبيرة لضمان النجاح، وهو ما سمح لها في الأخير من تحطيم رقم ثياسي جديد من خلال إنتاج 200 مليون قارورة سنة 2012.

في سنة 2013 قامت المؤسسة بدخول البورصة، واقترحت بهذا القرار بجميع أصولها وأيضا ثمار نموها المستقبلية على الجزائريين الراغبين في المشاركة في هذه المغامرة، وكانت سنة 2013 أيضا مناسبة لإطلاق تشكيلة جديدة تحت اسم PET المعمقة بالحبيبات.

في سنة 2014 فتحت آفاق نمو أكبر بتوقعات إنتاج أكثر من 260 مليون قارورة/ علب منتجة¹⁷.

2. تقييم جودة أرباح المؤسسة باستخدام نسب الربحية (على أساس الاستحقاق):

تعد الربحية أمرا ضروريا لاستمرار الوحدة وبقاءها، وتعتبر هدف يسعى إلى تحقيقه المساهمون، وتعتبر الربحية عن العلاقة بين الأرباح المحققة من طرف المؤسسة والاستثمارات التي ساهمت في تحقيق تلك الأرباح، وتعتبر نسب الربحية التي لها قيمة أعلى مقارنة بسنوات سابقة على أن المؤسسة تحقق زيادة في المبيعات وبالتالي ينعكس ذلك على الأرباح بزيادتها أيضا.

1.2. نسبة هامش إجمالي الربح:

الجدول رقم (01): نسبة هامش إجمالي الربح للسنوات المالية (2010 - 2014) (المبالغ بالدينار)

السنوات المالية					البيان
2014	2013	2012	2011	2010	النسبة
368.943	290.514	238.152	265.984	346.699	إجمالي الربح
7.053.728	6.032.294	5.669.817	4.633.430	3.998.474	صافي المبيعات
5.230	4.815	4.200	5.740	8.670	نسبة هامش إجمالي الربح %100

المصدر: تم الإعداد استنادا إلى البيانات المالية للمؤسسة.

يعكس هذا المعدل العلاقة بين إجمالي المبيعات وتكلفة المبيعات، ويحتسب هامش إجمالي الربح من خلال طرح تكلفة المبيعات من صافي المبيعات، وتوضح هذه النسبة العلاقة بين عنصرين مهمين في تحديد الربحية، فكلما ارتفعت هذه النسبة مقارنة بسنوات أخرى دل ذلك على كفاءة التشغيل، كون تكلفة المبيعات إلى صافي المبيعات أقل، وقد كان تحليل نسبة هامش إجمالي الربح كالتالي (8.670% و 5.740% و 4.200% و 4.815% و 5.230%)، حيث كانت أعلى نسبة في سنة 2010 ويشير اتجاه المعدل إلى أن تكاليف المواد كانت منخفضة في هذه السنة مقارنة بالسنوات الأخرى، أما مبيعات المؤسسة فكانت في تزايد، ويشير معدل هامش إجمالي الربح إلى نسبة ما تبقى للمؤسسة من المبيعات لتغطية مصاريفها البيعية والإدارية.

2.2. نسبة هامش الربح التشغيلي:

الجدول رقم (02): نسبة هامش الربح التشغيلي للسنوات المالية (2010 - 2014) (المبالغ بالدينار الجزائري)

السنوات المالية					البيان
2014	2013	2012	2011	2010	النسبة
454.398	382.619	336.137	361.991	405.020	صافي الربح التشغيلي
7.053.728	6.032.294	5.669.817	4.633.430	3.998.474	صافي المبيعات
6.441	6.342	5.928	7.812	10.129	نسبة هامش الربح التشغيلي %100

المصدر: تم الإعداد استنادا إلى البيانات المالية للمؤسسة.

هامش الربح التشغيلي هو مؤشر آخر مفيد لقياس الربحية الناتجة عن النشاط الأساسي للمؤسسة، وهذا المعدل يعكس العلاقة بين الربح التشغيلي والمبيعات، ويُظهر العائد من النشاط الأساسي قبل المصاريف غير التشغيلية والإيرادات والضرائب قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح من أعمالها الأساسية، وهذه النسبة تبين أيضا كفاءة المؤسسة في تحقيق الأرباح التشغيلية، وارتفاعها مقارنة بالسنوات الأخرى ويشير إلى ارتفاع المبيعات من سنة لأخرى رغم ارتفاع التكاليف التسويقية والإدارية، وعند الحساب تبين لنا أن أفضل نسبة لهامش الربح التشغيلي كانت أيضا سنة 2010 بواقع (10.129%) وهي مؤشر على نجاح العملية الأساسية للمؤسسة، في حين نجد أن سنتي 2013 و2014 يوجد تقارب بين النسبتين، بينما سنة 2012 فشهدت النسبة انخفاضا هو الأقل بين سنوات الدراسة ويشير هذا إلى ارتفاع التكاليف التسويقية مقارنة بالسنوات الأخرى.

3.2. نسبة هامش صافي الربح:

الجدول رقم (03): نسبة هامش صافي الربح للسنوات المالية (2010 - 2014) (المبالغ بالدينار)

السنوات المالية					البيان
2014	2013	2012	2011	2010	النسبة
310.854	228.870	168.603	188.041	255.634	صافي الربح بعد الضريبة
7.053.728	6.032.294	5.669.817	4.633.430	3.998.474	صافي المبيعات
4.406	3.794	2.973	4.058	6.393	نسبة هامش الربح التشغيلي %100

المصدر: تم الإعداد استنادا إلى البيانات المالية للمؤسسة.

وتمثل العلاقة بين صافي الربح والمبيعات بحيث تقيس هذه النسبة صافي الربح المحقق على كل دينار من المبيعات، وهي تشير إلى نسبة ما تحققه المبيعات من أرباح بعد تغطية تكلفة المبيعات وكافة المصاريف الأخرى، كلما ارتفعت هذه النسبة كان ذلك جيدا، ومن خلال النتائج الموضحة في الجدول أعلاه، نجد أن أعلى نسبة هامش لصافي الربح تحققت سنة 2010 أيضا بواقع (6.393%) وتليها سنة 2014 بواقع (4.406%) وهذه النسب متفقة مع نسبة هامش الربح التشغيلي، وأظهرت النتائج أيضا أن أقل نسبة لهامش صافي الربح كانت سنة 2012 بواقع (2.973%) وهذا يشير إلى أن المؤسسة قد اعتمدت في هذه السنة وكذا سنة 2013 على مصادر أخرى مثل

الإيرادات التحويلية والإيرادات الأخرى، فضلا عن ارتفاع نشاطها الجاري، وانخفاض النسبة سنة 2012 إلى هذا المستوى دليل على وجود مصاريف غير تشغيلية معتبرة لدى المؤسسة.
4.2. نسبة العائد على الأصول:

الجدول رقم (04): نسبة العائد على الأصول للسنوات المالية (2010 - 2014) (المبالغ: دج)

السنوات المالية					البيان
2014	2013	2012	2011	2010	النسبة
454.398	382.619	336.137	361.991	405.020	صافي الربح التشغيلي
7.209.674	5.482.583	4.594.800	4.059.896	2.993.170	إجمالي الأصول
6.302	6.978	7.315	8.916	13.531	نسبة العائد على الأصول ❖100%

المصدر: تم الإعداد استنادا إلى البيانات المالية للمؤسسة.

تعتبر هذه النسبة عن مقدرة المؤسسة على استخدام أصولها في توليد الربح، وكلما ارتفعت هذه النسبة كلما دلّ ذلك على كفاءة المؤسسة في استغلال أصولها، ومن خلال النتائج الموضحة في الجدول أعلاه، نجد أن أعلى نسبة للعائد على الأصول كانت سنة 2010 بواقع (13.531%)، في حين كانت أقل نسبة تحققت خلال فترة الدراسة سنة 2014 رغم ارتفاع صافي الربح التشغيلي خلالها إلى أقصى قيمة له، إلا أن إجمالي الأصول ارتفع أيضا بمقدار جد معتبر، ما جعل النسبة تنخفض إلى هذا المقدار (6.302%)، فيما يخص سنة 2011 فكانت النسبة (8.916%) منخفضة عن سنة 2010 لكنها معتبرة مقارنة بباقي السنوات اللاحقة، بينما تواصل الانخفاض خلال السنوات الثلاث الموالية كما هو موضح في الجدول أعلاه.

5.2. نسبة العائد على حقوق المساهمين:

الجدول رقم (05): نسبة العائد على حقوق المساهمين للسنوات المالية (2010-2014) (المبالغ: دج)

السنوات المالية					البيان
2014	2013	2012	2011	2010	النسبة
310.854	228.870	168.603	188.041	255.634	صافي الربح بعد الضريبة
1.981.115	1.754.898	1.585.472	1.476.869	1.365.025	حقوق المساهمين
15.690	13.041	10.634	12.732	18.727	نسبة العائد على حقوق المساهمين ❖100%

المصدر: تم الإعداد استنادا إلى البيانات المالية للمؤسسة.

وتقيس هذه النسبة العائد الذي تحققه المؤسسة للمساهمين، حيث يلعب هذا المعدل دورا هاما في قرارات الاستثمار الخاصة بملاك الأسهم أو الحقوق، ويتطلع الملاك إلى الزيادة في هذا المعدل، ويتضح لنا من خلال الجدول أعلاه أن أعلى نسبة للعائد على حقوق المساهمين قد تحققت سنة 2010 بواقع (18.727%) وتعزى هذه الزيادة إلى الارتفاع الكبير الذي حصل في مبلغ صافي الربح بعد الضريبة قياسا إلى حقوق الملكية التي هي الأخرى ارتفعت إلا أن نسبة ارتفاعها أقل بكثير من نسبة ارتفاع صافي الربح بعد الضريبة، في حين شهدت سنة 2012 أقل نسبة للعائد على حقوق المساهمين بواقع (10.634%)، ويعود السبب في ذلك إلى قلة مبلغ صافي الربح

بعد الضريبة لهذه السنة، كما نجد أن سنة 2014 عادت فيها النسبة للارتفاع بواقع (15.690%) نتيجة ارتفاع صافي الربح بعد الضريبة لهذه السنة وهو عند أقصى قيمة له خلال فترة الدراسة.

3. تقييم جودة الأرباح داخل المؤسسة باستخدام نسب التدفقات النقدية (على الأساس النقدي)

نحاول في هذا الجانب تقييم جودة الأرباح داخل المؤسسة وهذا باستخدام المؤشرات المالية المستتدة إلى الأساس النقدي وبيان دور هذه المؤشرات في تقييم جودة الأرباح وإظهار الوضع المالي للمؤسسة.

1.3. نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية:

الجدول رقم (06): نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية للسنوات المالية (2010 - 2014) (المبالغ: دج)

السنوات المالية					البيان
2014	2013	2012	2011	2010	النسبة
783.960	830.986	535.465	769.022	611.707	التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية
395.883	265.762	282.918	638.820	342.143	التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة التشغيلية
198.028	312.680	189.265	120.381	178.786	نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية ❖ 100%

المصدر: تم الإعداد استنادا إلى البيانات المالية للمؤسسة.

وتقيس هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية داخلية لتغطية التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة التشغيلية وللإنفاق الرأسمالي وسداد أقساط الدين طويل الأجل، ومن خلال الجدول أعلاه نجد أن نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية كانت جيدة في سنة 2013 بواقع (312.680%) نتيجة لزيادة حجم التدفقات النقدية التشغيلية الداخلة على مثلتها الخارجة، والذي يظهر من الوهلة الأولى مؤشرا جيدا للمؤسسة على توفير ما يكفي من التدفقات النقدية التشغيلية لتغطية الاحتياجات الرئيسية، في حين نجد أقل نسبة خلال فترة الدراسة قد تحققت سنة 2011 بواقع (120.381%)، ثم تليها سنة 2010 بواقع (178.786%)، وما يلاحظ عن هذه النسبة أنها شهدت تذبذبا ملحوظا خلال فترة الدراسة ما بين انخفاض وارتفاع من سنة لأخرى كما هو موضح في الجدول أعلاه.

2.3. نسبة مؤشر النقدية التشغيلية:

الجدول رقم (07): نسبة مؤشر النقدية التشغيلية للسنوات المالية (2010 - 2014) (المبالغ: دج)

السنوات المالية					البيان
2014	2013	2012	2011	2010	النسبة
388.077	565.224	252.546	130.201	269.563	صافي التدفق النقدي التشغيلي
310.854	288.870	168.603	188.041	255.634	صافي الربح
124.842	246.962	149.787	69.240	105.448	نسبة مؤشر النقدية التشغيلية ❖ 100%

المصدر: تم الإعداد استنادا إلى البيانات المالية للمؤسسة.

تبين هذه النسبة مدى قدرة أرباح المؤسسة على توليد تدفقات نقدية تشغيلية، وأظهرت هذه النسبة نتائج متباينة بدليل التفاوت الحاصل في هذه النسب خلال فترة الدراسة، ويمكن أن نعزي هذا الاختلاف إلى استخدام

صايف التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية بعد التغيير في الموجودات والمطلوبات التشغيلية والذي يتضمن بعض العوامل المؤثرة في تخفيض صايف التدفقات النقدية التشغيلية، حيث كانت أفضل نسبة محققة سنة 2013 بواقع (246.962%) والتي تعزى إلى ارتفاع صايف التدفق النقدي التشغيلي مقارنة بالسنوات الأخرى، وفي هذه السنة أيضا كانت المؤسسة قد حققت أفضل نسبة لكفاية التدفقات النقدية وأفضل نسبة من حيث تحقيق الأرباح، هذا وتراجعت نسبة مؤشر النقدية التشغيلية في سنة 2011 وهي الأقل خلال فترة الدراسة بواقع (69.240%)، ويعود سبب ذلك إلى انخفاض صايف التدفق النقدي التشغيلي إلى أدنى قيمة له، وكما نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة مؤشر النقدية التشغيلية شهد تذبذبا بين انخفاض وارتفاع، عدا ارتفاع متتالي تحقق في سنتي 2012 و2013 بسبب الزيادة المعتبرة في صايف التدفق النقدي التشغيلي لنلاحظ بعد ذلك تراجع هذه القيمة خلال السنة الأخيرة 2014.

3.3. نسبة مؤشر النشاط التشغيلي (دليل النشاط التشغيلي):

الجدول رقم (08): نسبة مؤشر النشاط التشغيلي للسنوات المالية (2010 - 2014) (المبالغ: دج)

السنوات المالية					البيان
2014	2013	2012	2011	2010	النسبة
388.077	565.224	252.546	130.201	269.563	صايف التدفق النقدي التشغيلي
454.398	382.619	336.137	361.991	405.020	صايف الربح التشغيلي
85.404	147.725	75.131	35.968	66.555	نسبة مؤشر النشاط التشغيلي ❖ 100%

المصدر: تم الإعداد استنادا إلى البيانات المالية للمؤسسة.

تبين هذه النسبة مدى قدرة الأنشطة التشغيلية على توليد تدفق نقدي تشغيلي، وهي تعكس نتائج الأنشطة التشغيلية وفقا لأساس الاستحقاق ونتائج الأنشطة التشغيلية وفقا للأساس النقدي. من خلال الجدول أعلاه نجد أن أعلى نسبة لمؤشر النشاط التشغيلي كانت سنة 2013 بواقع (147.725%)، وهذا أيضا ما يفسره الارتفاع في قيمة صايف التدفق النقدي التشغيلي كما ذكرنا سابقا في النسبة السابقة، بينما أقل نسبة لهذا المؤشر نجدها تحققت سنة 2011 بواقع (35.968%) نتيجة الانخفاض المعتبر في قيمة صايف التدفق النقدي التشغيلي، النسبة هذه أيضا شهدت تذبذبا طيلة فترة الدراسة والارتفاع الملحوظ كان واضحا ما بين سنتي 2012 و2013، ليعود الانخفاض مجددا السنة الأخيرة 2014 ولكن هذه المرة بنسبة أفضل من سنة 2012.

4.3. نسبة التدفق النقدي التشغيلي:

الجدول رقم (09): نسبة التدفق النقدي التشغيلي للسنوات المالية (2010 - 2014) (المبالغ: دج)

السنوات المالية					البيان
2014	2013	2012	2011	2010	النسبة
388.077	565.224	252.546	130.201	269.563	صافي التدفق النقدي التشغيلي
7.053.728	6.032.294	5.669.817	4.633.430	3.998.474	صافي المبيعات
5.501	9.369	4.454	2.810	6.741	نسبة التدفق النقدي التشغيلي 100%

المصدر: تم الإعداد استنادا إلى البيانات المالية للمؤسسة

هذه النسبة تعطي فكرة عن قدرة المؤسسة على تحويل المبيعات إلى نقدية متوافرة، وإذا انخفضت هذه النسبة فهذا يعني أن أي نمو في المبيعات لا ينعكس على التدفقات النقدية، وهذا قد يشير إلى البطء في تحصيل قيمة السلع والخدمات المباعة وانخفاض كفاءة إدارة الذمم المدينة. وما نلاحظه في الجدول أعلاه أن حجم صافي المبيعات كان في تزايد طيلة سنوات الدراسة داخل المؤسسة، ولكن نتيجة لتذبذب حجم صافي التدفق النقدي التشغيلي، والذي أدى إلى ظهور النسب بشكل متذبذب أيضا، يمكن القول أن هذه النسبة لا تتعلق فقط بتحصيل النقد من المدينين، وإنما تنطوي تحت هذه النسبة عناصر مؤثرة أخرى مثل: حساب المخزون وحساب الدائتور فضلا عن الإيرادات المستلمة والمصاريف المدفوعة والتي يتكون منها التدفق النقدي التشغيلي.

5.3. نسبة العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي:

الجدول رقم (10): نسبة العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي للسنوات المالية (2010 - 2014) (المبالغ: دج)

السنوات المالية					البيان
2014	2013	2012	2011	2010	النسبة
388.077	565.224	252.546	130.201	269.563	صافي التدفق النقدي التشغيلي
7.209.674	5.482.583	4.594.800	4.059.896	2.993.170	مجموع الأصول
5.382	10.309	5.496	3.207	9.005	نسبة العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي 100%

المصدر: تم الإعداد استنادا إلى البيانات المالية للمؤسسة.

وتبين هذه النسبة قدرة المؤسسة على توليد تدفقات تشغيلية من خلال استخدام أصولها، ومن خلال الجدول أعلاه نجد أن أعلى نسبة للعائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي كان سنة 2013 بواقع (10.309%)، كما كانت النسبة مرتفعة أيضا مقارنة بباقي سنوات الدراسة سنة 2010 بواقع (9.005%)، بينما نجد أقل نسبة قد تحققت سنة 2011 بواقع (3.207%) نتيجة انخفاض قيمة صافي التدفق النقدي التشغيلي لهذه السنة مصحوبا بارتفاع مبلغ الأصول الكبير عن السنة السابقة، مما يشير إلى العلاقة العكسية بين حجم الأصول ونسبة العائد على الأصول من التدفق، في حين نجد تقارب في النسبة سنتي 2012 وكذا 2014.

4. تحليل النتائج:

بعد قيامنا بتوضيح القياس لكل مؤشر من خلال تقييم جودة الأرباح، وحسب ما تتطلبه الدراسة، وقصد الوصول إلى نتائج يستفاد منها في نهاية الدراسة، سنقوم بتحليل النتائج المتوصل إليها بغية التعرف على أي سنة من سنوات الدراسة امتازت بارتفاع أو انخفاض في جودة الأرباح قياسا بالسنوات الأخرى، فضلا عن بيان دور مؤشر التدفق النقدي التشغيلي في تقييم جودة الأرباح داخل مؤسسة NCA الروبية الصناعية.

1. سنة 2010: عند تقييمنا للأرباح داخل المؤسسة خلال هذه السنة تبين لنا أن هامش إجمالي الربح مرتفع مقارنة بالسنوات الأخرى، وكان مقداره خلال هذه السنة (8.670%)، وبالرغم من انخفاض نسبة المبيعات في هذه السنة، فقد استطاعت المؤسسة من تحقيق نسبة موجبة، إذ كانت نسبة هامش الربح التشغيلي بمقدار (10.129%)، زيادة على ذلك تحقيق هامش صافي ربح بمقدار (6.393%)، ونسبة العائد على الأصول كانت بمقدار (13.531%)، كما حققت المؤسسة معدل العائد على حقوق المساهمين مرتفع أيضا بمقدار (18.727%)، أما عند تقييم جودة الأرباح فقد تبين أن المؤسسة قد حققت تدفقا نقديا موجبا غير أنه لم يكن الأكثر ارتفاعا في الوقت الذي حققت فيه نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية (178.786%)، ويتضح هنا أن عنصر المستحقات لم يخفض من جودة الأرباح نسبيا، بدليل عدم انخفاض مؤشر النشاط التشغيلي وكان موجبا (66.555%)، حيث تعكس هذه النسبة في جانب منها نتائج الأنشطة التشغيلية وفقا لأساس الاستحقاق، في حين تعكس في الجانب الآخر نتائج النشاط التشغيلي وفقا للأساس النقدي، رغم أن النسبة موجبة هو دليل على جودة الأرباح إلا أنها لم تكن النسبة المثالية من بين سنوات الدراسة والنسبة متوافقة من حيث الترتيب مع نسبة مؤشر النقدية التشغيلية مقارنة بسنوات الدراسة الأخرى كان مقداره (105.448%)، بينما نجد نسبة التدفق النقدي التشغيلي كانت بقيمة معتبرة من بين سنوات الدراسة وهي ثاني أفضل نسبة بعد سنة 2013 كما هو الحال لنسبة عائد الأصول من التدفق النقدي التشغيلي، وهذا إن دلّ على شيء فإنه يدل على تحقيق مؤسسة NCA الروبية إجمالا خلال سنة 2010 قيما معتبرة وتعكس مدى جودة الأرباح التي حققتها المؤسسة من خلال نشاطها الرئيسي. وتحصلت في هذه السنة على المرتبة الأولى في الأرباح وأيضا المرتبة الرابعة في تقييم جودة الأرباح.

2. سنة 2011: بالرغم من انخفاض نسبة هامش إجمالي الربح عن سنة 2010 والتي كانت بمقدار (5.740%)، إلا أن هذه السنة تمتاز بارتفاع صافي المبيعات عن سنة 2010، في حين شهدت باقي المؤشرات الأخرى المستتدة على أساس الاستحقاق انخفاضا واضحا عن السنة الماضية، حيث كانت نسبة هامش الربح التشغيلي بمقدار (7.812%) رغم هذا تبقى هي ثاني أفضل نسبة بعد سنة 2010 مقارنة بالسنوات الأخرى، فضلا عن انخفاض نسبة هامش صافي الربح بمعدل (4.058%)، وانخفاض كل من معدلي العائد على الأصول والعائد على حقوق

المساهمين والليدان كانا بمقدار (8.916%) و(12.732%)، ولكن عند تقييم جودة الأرباح وفقا للنسب المالية المستندة على الأساس النقدي، يتضح لنا أن هناك انخفاض في جميع المؤشرات، والسبب الرئيس هو انخفاض صافي التدفق النقدي التشغيلي، فبالرغم من تحقيق نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية لقيمة موجبة مقدارها (120.381%) إلا أنها الأسوأ خلال سنوات الدراسة، كما أن ارتفاع حجم عنصر المستحقات في هذه السنة أدى إلى الانخفاض في صافي التدفق النقدي التشغيلي بدليل انخفاض جميع المؤشرات وفقا للأساس النقدي، بما فيها مؤشر النشاط التشغيلي ومؤشر النقدية التشغيلية (35.968%) و(69.240%)، وأيضا شهدت هذه السنة انخفاض شديد في كل من نسبي التدفق النقدي التشغيلي ونسبة العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي حيث كانا بمقدار (2.810%) و(3.207%) على التوالي، وهذا دليل على انخفاض جودة الأرباح في هذه السنة مقارنة بالسنوات الأخرى، وقد حصلت هذه السنة على المرتبة الثانية في تحقيق الأرباح، في حين تحصلت على المرتبة الخامسة والأخيرة في تقييم جودة الأرباح.

3. سنة 2012: خلال هذه السنة حققت المؤسسة نسبة هامش إجمالي الربح يقدر ب (4.200%) وهو أدنى مستوى مقارنة بالسنوات الأخرى، وما يمكن ملاحظته خلال هذه السنة هو انخفاض جميع المؤشرات المستندة على أساس الاستحقاق لتقييم الأرباح، فكانت نسبة هامش الربح التشغيلي (5.928%)، في حين جاءت نسبة هامش صافي الربح بمقدار (2.973%)، أما نسبة كل من العائد على الأصول ونسبة العائد على حقوق المساهمين فكانت بمقدار (7.315%) و (10.634%) تواليا، وعند تقييم الأرباح لهذه السنة مقارنة بالسنوات الأخرى فإنها تحصلت على المرتبة الخامسة والأخيرة على مستوى جميع مؤشرات الأرباح، فيما اتضح عند تقييم جودة الأرباح بأن هذه السنة امتازت بحصولها على المرتبة الثالثة أي توسطت الترتيب في تحقيق جميع المؤشرات المستندة على الأساس النقدي، عدا نسبة مؤشر النقدية التشغيلية الذي جاء ثانيا بمقدار (246.962%) بعد سنة 2013، ونسبة التدفق النقدي التشغيلي حلت رابعا بمقدار (4.454%)، لكن إجمالا هذه السنة مؤشرات تقييم جودة الأرباح توسطت الترتيب حيث نجد نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية بمقدار (189.265%) ونسبة مؤشر النشاط التشغيلي بمقدار (75.131%) ما يفسر ذلك هو معاودة ارتفاع صافي التدفق النقدي التشغيلي مقارنة بسنة 2011 بقيمة معتبرة ما جعل النسبة تتوسط الترتيب من بين سنوات الدراسة، ونجد نسبة العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي جاءت بمقدار (5.496%) هي أيضا ثالث الترتيب.

4. سنة 2013: حصلت هذه السنة عند تقييم الأرباح وفقا لأساس الاستحقاق على المرتبة الرابعة إذ كانت النسب كالتالي: نسبة هامش إجمالي الربح (4.815%)، نسبة هامش الربح التشغيلي (6.342%)، نسبة هامش صافي الربح (3.794%) ما يمكن ملاحظته هو الارتفاع الملحوظ لهذه النسب الثلاثة مقارنة بسنة 2012، ولكن بقيم

مقارنة، في حين انخفضت نسبة العائد على الأصول إلى مقدار (6.978%) مقارنة بسنة 2012، بينما نسبة العائد على حقوق المساهمين ارتفعت بقيمة معتبرة وكان مقدارها خلال هذه السنة (13.041%)، وعند تقييم جودة الأرباح تبين لنا أن هذه السنة قد تحصلت على المرتبة الأولى من بين سنوات الدراسة وارتفعت جميع المؤشرات، حيث نجد نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية بمقدار (312.680%) وهو الأعلى على الإطلاق وبقيمة جيدة أيضا، نفس الحال بالنسبة لمؤشر النقدية التشغيلية وكذا مؤشر النشاط التشغيلي، حيث كان على التوالي بمقدار (246.962%) و (147.725%)، وهذا ما يفسره انخفاض عنصر المستحقات خلال هذه السنة وارتفاع صافي التدفق النقدي التشغيلي إلى أقصى مستوياته خلال سنوات الدراسة وأيضا نلاحظ ارتفاع كل من مؤشر نسبة التدفق النقدي التشغيلي إلى أقصى قيمة لها بمقدار (9.369%) والحال نفسه لنسبة العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي الذي كان بمقدار (10.309%)، يتضح لنا أن هذه السنة لدى المؤسسة أرباح ذات جودة عالية.

5. سنة 2014: خلال هذه السنة حققت المؤسسة نسبة هامش إجمالي ربح مقداره (5.230%) وهو مرتفع مقارنة بسنة 2013، نفس الشيء بالنسبة لهامش الربح التشغيلي والذي كان مقداره (6.441%) ارتفع هو أيضا ولكن بنسبة طفيفة عن سنة 2013، وارتفعت أيضا نسبة هامش صافي الربح إلى مقدار (4.406%) بينما انخفضت نسبة العائد على الأصول وكان مقدارها (6.302%) مقارنة بسنة 2013، إلا أن نسبة العائد على حقوق المساهمين عادت للارتفاع مجددا بمقدار (15.690%)، وعند تقييم الأرباح لهذه السنة مقارنة بالسنوات الأخرى ورغم ارتفاع في مجمل المؤشرات المستندة على أساس الاستحقاق إلا أنها جاءت في المرتبة الثالثة. فيما تضح عند تقييم جودة الأرباح بأن هذه السنة امتازت بحصولها على المرتبة الثانية مقارنة بسنوات الدراسة من خلال جميع المؤشرات المستندة على الأساس النقدي، حيث نجد نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية قد انخفضت بشكل واضح عن سنة 2013 وكان مقدارها (198.028%) إلا أنها في المرتبة الثانية مقارنة بالسنوات الأخرى، بينما نسبة مؤشر النقدية التشغيلية نجده قد انخفض هو أيضا وكان مقداره (124.842%) وهو الثالث إجمالا خلال سنوات الدراسة، نفس الحال بالنسبة لمؤشر النشاط التشغيلي انخفض وكان مقداره (85.404%) لكنه في المرتبة الثانية إجمالا من بين سنوات الدراسة، بينما نجد نسبة التدفق النقدي التشغيلي ونسبة العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي قد انخفضا أيضا وبقيم معتبرة حيث نجد مقدارهما (5.501%) و (5.382%) على التوالي، رغم هذا الانخفاض الشديد عن سنة 2013، إلا أن هذه السنة تميزت بجودة أرباح عالية مقارنة بباقي السنوات.

بناءً على ما تم ذكره سابقا، يتضح لنا جليا ارتفاع حجم المستحقات داخل المؤسسة خلال سنوات الدراسة، ربما يعود السبب وراء ذلك إلى ارتفاع المبيعات الآجلة وبالتالي قد تكون المبالغ المستلمة من قبل المدينين أقل مقارنة من تلك المتبقية على عاتقهم وبالتالي سينعكس على فترة التحصيل أيضا.

من خلال التفسير وتحليل النتائج يمكننا القول أن مؤشرات التدفق النقدي التشغيلي لها القدرة على تقييم جودة الأرباح داخل المؤسسة الصناعية NCA الروبوية وهي تعبر عن حقيقة الوضع المالي للمؤسسة ولها القدرة على تفسير ذلك، فنلاحظ من خلال ما حدث سنة 2010 وسنة 2011، فبعد أن حققت المؤسسة عند تقييم الأرباح نسبة معتبرة وجيدة مقارنة بسنوات الدراسة، إلا أنها عند تقييم جودة الأرباح وفق مؤشرات التدفق النقدي التشغيلي قد انخفضت هذه النسب وبالتالي انخفضت جودة الأرباح أيضا وبشكل واضح خلال سنة 2011، في حين سنوات 2012، 2013 و2014 وبعد أن انخفضت نسب تقييم الأرباح خلال هذه السنوات إلا أنها حققت أفضل النسب عند تقييم جودة الأرباح وفق الأساس النقدي وكان أجودها سنة 2013 ثم 2014 و2012 على التوالي.

من خلال هذه الدراسة يتضح لنا أن للتدفق النقدي التشغيلي دور جد مهم في تقديم معلومات قيّمة عن وضع المؤسسة ويمكن من خلالها أن تستفيد كافة الأطراف المهتمة بوضع المؤسسة من مساهمين ومقرضين إلى مستثمرين ومحللين، وبالتالي للتدفقات النقدية التشغيلية القدرة على المساعدة في اتخاذ قرارات سليمة تتخذها إدارة المؤسسة، وما يجب مراعاته هو عدم الاعتماد على فقط على القراءة البسيطة للأرباح والتركيز عليها بل ضرورة تحليل هذه الأرباح ومعرفة مصادرها ومكوناتها والتأكد منها جيدا، إضافة إلى الاعتماد على النسب المستندة على الأساس النقدي ومعرفة نسبة الأرباح منها كونها تسهم وبشكل فعال في فهم الدور الذي يلعبه عنصر المستحقات، إضافة إلى أنها تقدم معلومات واضحة تمتاز بالدقة والشفافية عند تقديمها للأطراف المهتمة بوضع المؤسسة، وما يمكن قوله عند تقييم جودة الأرباح داخل المؤسسات الصناعية خصوصا هو ضرورة الأخذ بالنسب المستندة على أساس الاستحقاق والنسب المستندة على الأساس النقدي جنبا إلى جنب كونهما مكملان لبعضهما ولهما القدرة على تصويب قرارات مستخدمي القوائم المالية.

الخاتمة:

حاولنا في هذه الدراسة التي تحمل عنوان "التدفق النقدي التشغيلي ودوره في تقييم جودة الأرباح داخل المؤسسة الصناعية- دراسة حالة مؤسسة NCA الروبوية" التعرف على التدفق النقدي التشغيلي من خلال مفهومه ومزايا النسب المالية المشتقة منه، وكذا أهميته وكذلك التطرق إلى جودة الأرباح مفهومها، خصائصها، أهميتها والعوامل المؤثرة فيها وقمنا بإسقاط الجانب النظري على مؤسسة NCA الروبوية الصناعية لتقييم جودة الأرباح داخلها وفق النسب المستندة على أساس الاستحقاق والنسب المستندة على الأساس النقدي، وتوصلنا من خلال ذلك إلى مجموعة من النتائج والتوصيات، يمكن ذكرها كالآتي:

1. الاستنتاجات:

- ✓ للتدفق النقدي التشغيلي القدرة على توفير معلومات جيدة لمتخذي القرارات داخل المؤسسة الصناعية، إذا ما تلازم ذلك بالأخذ بالمؤشرات المستندة على أساس الاستحقاق؛
- ✓ الاستفادة من محتوى صافي الربح وصافي التدفق النقدي التشغيلي من شأنه أن يساهم في اتخاذ قرارات مالية صائبة تتميز بالكفاءة والفاعلية، فنقائص أحدهما يكملها الآخر، بدليل ما تم التوصل إليه من خلال هذه الدراسة؛
- ✓ للتدفق النقدي التشغيلي القدرة والفعالية في تقييم جودة الأرباح من خلال تزويد مستخدمي القوائم المالية بمعلومات تظهر قدرة المؤسسة على توليد النقدية وحاجات المؤسسة في استخدامها؛
- ✓ تحقيق المؤسسة للأرباح لا يعني تحقيقها لجودة الأرباح، حيث نجد على سبيل المثال سنة 2010 أن مؤسسة NCA الروبية قد حققت نسب ربحية مرتفعة مقارنة بالسنوات الأخرى، إلا أن جودة الأرباح خلال تلك السنة كانت منخفضة مقارنة بالسنوات الأخرى، هذا ما يؤكد أهمية النسب المستندة على الأساس النقدي داخل المؤسسة وعند اتخاذ القرارات خاصة الاستثمارية منها؛
- ✓ ارتفاع نسبة جودة الأرباح داخل المؤسسة في سنة 2013، نتيجة لارتفاع صافي التدفق النقدي التشغيلي؛
- ✓ تكامل النسب المستندة على أساس الاستحقاق والنسب المستندة على الأساس النقدي يُعد أداة فعالة وجيدة لتقييم جودة الأرباح داخل المؤسسات الصناعية.

2. التوصيات:

- ✓ ضرورة الاهتمام بالتدفق النقدي التشغيلي ومراعاته عند اتخاذ القرارات المالية؛
- ✓ إعطاء الأولوية اللازمة من قبل مستخدمي القوائم المالية للنسب المستندة على الأساس النقدي لتقييم جودة الأرباح عند اتخاذ القرارات خاصة قرارات الاستثمار والإقراض منها؛
- ✓ ضرورة توفر القدر الكافي من الشفافية والوضوح عند إعداد القوائم المالية وخصوصا المتعلقة والمتضمنة التدفقات النقدية التشغيلية لأنها توفر أساس صلب لعملية المقارنة بين أداء المؤسسات المماثلة أو لمقارنة أداء المؤسسة نفسها خلال فترات مالية متتالية؛
- ✓ تحليل النشاط التشغيلي من شأنه أن يوفر معلومات في غاية الأهمية تسمح وبشكل فعال في المساعدة على فهم الدور الذي يلعبه عنصر المستحقات.

المهامش والإحالات:ذ

- ¹ باديس بن يحيى بوخلوة، "الأمثلية في تسيير خزينة المؤسسة"، ط 1، دار حامد للنشر، عمان، 2013، ص: 44.
- ² فيصل زماط حسن السليم، "دور قائمة التدفق النقدي في التنبؤ بالأزمة المالية العالمية (2008) – دراسة تحليلية لشركة Freddie Mac الأمريكية"، مجلة دراسات محاسبية ومالية، جامعة بغداد، المجلد 09، العدد 09، 2009، ص: 138.
- ³ عمر عبد الحميد محمد العليمي، "قائمة التدفقات النقدية كأداة في التنبؤ بالفضل المالي للبنوك التجارية – دراسة تطبيقية"، رسالة ماجستير في المحاسبة، غ. منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، القاهرة، 2010، ص: 34.
- ⁴ إسماعيل إسماعيل، "المعيار المحاسبي الدولي السابع قوائم التدفقات النقدية"، دورة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، ورقة عمل مقدمة ضمن الفعاليات العلمية لهيئة الأوراق والأسواق المالية السورية، دمشق، 2009، ص: 08.
- ⁵ محمد عطية مطر، أحمد نواف عبيدات، "دور النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تحسين دقة النماذج المبنية على سب الاستحقاق وذلك في التنبؤ بالفضل المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية"، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، عمان، المجلد 03، العدد 04، 2007، ص: 444.
- ⁶ سوزان عطا درغام، "العلاقة بين التدفقات النقدية وعوائد الأسهم وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم 7 – دراسة تطبيقية على المصارف الوطنية العاملة في فلسطين"، غ. منشورة، رسالة ماجستير، المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية – غزة، 2008، ص: 67.
- ⁷ Richaredson scott, Earning Quality and Scort Sellers, Accounting Horizons, Supplement, Vol 17,2003, P :49.
- ⁸ Dechow Patricia & Schrand Catherine, Earnings Quality, The Research, Foudation of CFA Institute, 2004, P :05.
- ⁹ Hermanns.S, Financial Information and Ernings Quality, a Literature Rrview, Working paper Facuttes Universitaires – Notredame De la Paix, 2006, P :04.
- ¹⁰ مهند سعدي أحمد حسين، "أثر لجان التدقيق في تحسين مستوى جودة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية: دراسة ميدانية"، رسالة ماجستير في المحاسبة، غ. منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، 2015، ص: 27.
- ¹¹ هدى محمد الشريقي، "أثر التحفظ المحاسبي وعدم تماثل المعلومات على جودة الأرباح المحاسبية وقيمة الشركة السوقية: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في بورصة عمان عن الفترة 2006-2013"، أطروحة دكتوراه في المحاسبة، غ. منشورة، جامعة العلوم الإسلامية العالمية – الأردن، 2015، ص: 47.
- ¹² K. Schipper & L. Vincent, Earnings Quality, Accounting Horizons, Supplement, Vol 17, 2003, PP :3-5.
- ¹³ محمد أحمد علقم، "تطوير نموذج لتقييم جودة الأرباح المعلنة في التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية وعلاقتها بخصائص الشركات ومكاتب تدقيق الحسابات – دراسة ميدانية"، أطروحة دكتوراه في المحاسبة، غ. منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا – الأردن، 2005، ص: 112.
- ¹⁴ مهند سعدي أحمد حسين، مرجع سبق ذكره، ص: 28 – 29.
- ¹⁵ عباس حميد يحيى التميمي، استقلال جمعة وجر، "دور مؤشرات قائمة التدفقات النقدية في تقييم جودة الأرباح"، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، السنة 36، العدد 95، 2013، ص: 94.
- ¹⁶ يحيى إلهام، بوحديد ليلي، "الحوكمة ودورها في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الجزائرية: حالة المؤسسة الجزائرية الجديدة للتغليب NCA بالروبية"، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، جامعة ورقلة، العدد 05، 2014، ص: 66 – 67. (بتصرف)
- ¹⁷ الموقع الرسمي للمؤسسة، تاريخ التصفح: 2016/02/20: www. Rouiba.dz